الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.66

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٩ (ج) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، مجدي رمضان (لبنان) بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.47

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى[1] قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[1]،

وإذ تعيد تأكيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[2]، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) A/C.2/56/7، المرفق.

131204 131204 04-64418 (A)
0464418

المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[٣]، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[٤]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٥]،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي الهادف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالاستراتيجية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي ترمي في جملة أمور إلى تعزيز نمو الإنتاجية كوسيلة لدعم العمل على بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية والتدابير المتخذة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ،

وإذ تحيط علما أيضا بتوقيع اتفاق التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبأن ذلك الاتفاق سيفضي إلى تحسين الوجود الميداني لليونيدو وإلى تحقيقها على نحو أفضل لهدفها الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية الصناعية والإسراع بها في البلدان النامية مع الاحتفاظ بهويتها ورؤيتها وكفاءاتها الأساسية، وإذ تلاحظ أنه يساهم في جملة أمور في وضع الأسس لكلا المؤسستين لوضع برنامج مشترك في مجال التعاون التقني دعما لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية،

---

(٣) A/CONF.191/11 و 12.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

وإذ تحيط علما أيضا بتوقيع مذكرة التفاهم للتعاون التقني بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في كانكون، المكسيك، بهدف وضع وتنفيذ برامج مشتركة للتعاون التقني في مجال التجارة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦] وترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن التصنيع يشكِّل عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن إيجاد فرص للعمل المنتج، وتوليد الدخل وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٣ - **تؤكد** ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي في بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]؛

٤ - **تحيط علما** بالاستعراض الشامل لأنشطة اليونيدو المضطلع به وفقا لاستراتيجيتها العامة، الذي مكَّنها من أن تصبح منظمة أفضل تركيزا وفعالية وكفاءة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوسعها تحقيق نتائج ملموسة وتقديم إسهام قيِّم في بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير دولية ووطنية مواتية لتصنيع البلدان النامية وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تطلق الإمكانات لنمو الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص ونشر التكنولوجيات الناشئة والسليمة بيئيا، وتشجيع الاستثمار وتحسين سُبل الوصول إلى الأسواق والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من بلوغ الغايات الإنمائية المتفق علهيا دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية وجعل هذه العملية مستدامة؛

٦ - **تؤكد** ما للتعاون في ميدان التنمية الصناعية وتهيئة مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال التجارية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من أهمية في التشجيع على توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتنويعها وتحديثها؛

---

(٦) A/59/138.

٧ - **تحيط علما مع التقدير** بتنظيم المنتدى العالمي للتكنولوجيا البيولوجية الذي عقد في كونسبسيون، شيلي، في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة شيلي، بدعم من المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية، وتحيط علما بالقرار IDB-28/Dec.6 الصادر عن مجلس التنمية الصناعية لليونيدو؛

٨ - **تؤكد** مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، خاصة في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أنه، من مجموع هذه الروابط، تمثل الصناعة مصدرا ثريا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق الاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛

٩ - **تدعو** إلى مواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بالبلدان المانحة والبلدان المتلقية للعون أن تواصل تعاونها في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية لتعزيز التعاون في ما بينها في ميدان التنمية الصناعية وتؤكد أهمية تعبئة الأموال من أجل التنمية الصناعية على الصعيد القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي ذات الصلة؛

١٠ - **تدعو أيضا** في هذا الصدد، إلى استخدام جميع الموارد الأخرى بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١١ - **تكرر تأكيد** أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛

١٢ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها وأهميتها وأثرها الإنمائي عن طريق وسائل تشمل، في جملة أمور، تعزيز تعاونها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الأصعدة؛

١٣ - **تطلب** إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليتي التقييم القطرى المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنُهُج المتبعة على نطاق القطاع؛

١٤ - **تشـــدد** على الحاجة إلى تعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بجملة طرق منها التدريب والتعليم وتحسين المهارات، مع التركيز بوجه خاص على الصناعة القائمة على الزراعة باعتبارها مصدرا لكسب الرزق في المجتمعات الريفية؛

١٥ - **تؤكد** الحاجة إلى قيام اليونيدو ضمن ولايتها بتعزيز الصناعات التنافسية في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك في البلدان غير الساحلية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى دعم بقاء أنشطة الصناعة التحويلية في البلدان النامية وتوسيع نطاقها، وتطلب إلى اليونيدو في هذا الصدد، مواصلة تحسين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها من خلال جملة مجالات منها نشر التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الوصول إلى الأسواق والتنمية؛

١٧ - **ترحب** بالدور النشط الذي تؤديه اليونيدو في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وتشجعها على مواصلة تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وزيادة أهميتها في ميدان التنمية الاقتصادية؛

١٨ - **تطلب** من اليونيدو تيسير التنمية الصناعية مع التركيز على المجالات ذات الأولوية المحددة في إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

١٩ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساهمة بشكل نشط في بلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٧] بغية تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٢٠ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز الفهم المشترك لمسائل القطاع الصناعي الإقليمي والعالمي وأثرها على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

---

(٧) A/57/304، المرفق.